

بيان حركة مساواة حول التعديلات البرلمانية المقترحة على قانون الأحوال الشخصية العراقي

نحن في حركة مساواة (حركة عالمية تعمل من أجل العدل والمساواة في الأسرة المسلمة) نقف ضد التعديلات الأخيرة المقترحة على قانون الأحوال الشخصية في العراق، والتي تسعى لتغيير قانون الأحوال الشخصية لعام 1959، وهو الإطار القانوني الذي قام على مدار عقود، بتوفير الحماية والمساواة للنساء والفتيات والعائلات في العراق، ولم يخالف بأي حال الشريعة الإسلامية.

مسودة القانون الجديد لا تتعارض فقط مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وهي الحفاظ على الكليات الخمس: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، ولكنها كذلك تقوض مبدأ المساواة القانونية لكل العراقيين، كما هو منصوص عليه في المادة 14 من الدستور العراقي. كما تهدد بتفتيت النظام القانوني العراقي، بإخضاع أحكام الزواج، والطلاق، والحضانة، والميراث لتقدير رجال الدين، بدلاً من إنفاذ سلطة القانون، وأخيراً، تتعارض مع التزامات العراق تجاه اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتفاقية حقوق الطفل، والذي وقعت عليهما العراق في 1986 و 1994 على الترتيب.

ستكون التداعيات المحتملة للتعديلات المقترحة خطيرة وبعيدة المدى، حيث تهدد حياة وأجساد النساء والفتيات، ويُتوقع أن يطال تأثيرها عدة أجيال قادمة، كما تُعرض الأطفال لضرر جسدي ونفسي بالغين لأنها تفتح الباب على مصراعيه لزواج الأطفال.

تهدد المسودة الجديدة حقوق الأطفال في النزاعات القضائية بين الزوجين، كما ترسخ لعدم المساواة بين الجنسين من خلال إعطاء الأفضلية للرجال في أحكام الطلاق، والحضانة، والميراث. ذلك بالإضافة لوضع المرأة في الموقف الأضعف قانونياً في إجراءات الطلاق، حيث تنتقص من حقوق النساء في النفقة العادلة، ونفقة الأطفال، وتقسيم الثروة الزوجية مما يجعل المرأة والأبناء مهمشين اجتماعياً، وفي وضع اقتصادي في غاية الهشاشة.

إن استخدام الإسلام لتبرير العنف والتمييز ضد النساء والأطفال يتعارض مع رسالة الإسلام جملةً وتفصيلاً، فزواج الأطفال على سبيل المثال، يعتبر انتهاكاً لمبادئ الشريعة العليا ولأحكام الفقهية المتطورة قديماً وحديثاً، ولقوانين الأسرة الإسلامية المعاصرة.

يصف القرآن الزواج كميثاق غليظ، وهو في الفقه عقد بين طرفين، وكشأن أي عقد، يجب أن يدخل فيه الطرفين بحرية ورضا عن رشد من خلال الإيجاب والقبول، حيث يستطيع الفرد أن يكون طرفاً في عقد الزواج عند بلوغه سن الرشد. وبالتالي، فإن عقد الزواج يجب أن يكون بين فردين راشدين، ولا يكفي فيه البلوغ الجسدي. بمعنى آخر، البلوغ دون الوصول للرشد لا يعطى الأهلية القانونية للزواج. كذلك، يجب الأخذ في الاعتبار، القاعدتين الفقهيّتين: "لا ضرر ولا ضرار"، و"درء المفاسد مقدم على جلب المصالح"، ومن ثم، يجب تجنب الضرر، حتى لو كان الفعل ينطوي على بعض المنافع.



musawah

For Equality in the Family

كما أن هناك دراسات حديثة تشكك في أن عمر السيدة عائشة كان 9 سنوات عند دخول النبي بها. من خلال بحث تاريخي معمق وبالاعتماد على مصادر إسلامية موثقة للسيرة النبوية، تثبت تلك الدراسات أن عمر السيدة عائشة كان حوالي 19 عاماً عند زواجها.

إن الواقع المعيش اليوم يُظهر الضرر الجسيم الذي تسببه قوانين الأسرة التمييزية، والذي يؤثر على النساء والفتيات والأسر المسلمة، كما يؤثر على تنمية وتقدم المجتمع ككل. إن انعدام المساواة بين الجنسين يحد من قدرة النساء والفتيات على الوصول للتعليم، وسوق العمل، والاستقلال الاقتصادي، والمشاركة الكاملة في المجتمع، مع زيادة فرصة تعرضهن للعنف، وفقدانهن للاستقلال، وتهديد صحتهن الإنجابية.

إن الظلم الواقع على النساء ما هو إلا تعدي صارخ على مبادئ القرآن ورؤيته الأخلاقية التي تؤكد على تساوي جميع البشر الذين خلقوا من نفس واحدة، وترى الزواج شراكة تتأسس على قيم العدل والإحسان والكرامة.

هذا، وقد قامت القيادات والمؤسسات الدينية، الشيعية والسنية، بإصدار فتاوى وآراء فقهية ضد زواج الأطفال والعنف ضد المرأة. كما قامت العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة حول العالم بسن قوانين مبنية على أن الزواج هو شراكة بين شخصين متساويين، ووضعت عمر الثامنة عشر كحد أدنى لسن الزواج، وتوسعت في إعطاء المرأة حقوقاً تتعلق بالطلاق، وحضانة الأطفال (حتى 15 عاماً من عمر الطفل بناءً على المصلحة الفضلى للطفل)، وضمان حقوقهن المالية بعد الطلاق بشكل عادل.

القضية هنا ليست قضية نقص معلومات دينية أو خوف من خرق تعاليم الدين السمحة، القضية هنا هي قضية الإرادة السياسية اللازمة لتطبيق المساواة القانونية الموجودة في الإسلام، والدستور، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ومتطلبات الواقع المعيش للأسر المسلمة.

نحن إذاً نقف بجانب الفتيات والنساء العراقيات ضد هذه المسودة، ونتضامن مع البرلمانيات الـ 15 المعارضات للقانون الجديد، ونرى إن الدفع السريع بالتعديلات المقترحة، دون استشارة خبراء في القانون، والصحة، والعلوم الاجتماعية والدينية، ودون فتح حوار مجتمعي ديمقراطي حول الموضوع، ما هو إلا إعطاء أولوية لأجندات سياسية على حساب حقوق ورفاه المواطنين/ات، خاصة النساء والفتيات.

تدعو حركة مساواة القيادات الدينية والسياسية في العراق والمنطقة العربية والعالم الإسلامي، لأخذ موقف حاسم ضد هذه التعديلات، والانحياز للحق، من خلال دعم النساء العراقيات في كفاحهن للحصول على حقهن المشروع في المساواة، والكرامة، والعدل. كما نحث المشرع العراقي على إعطاء الأفضلية للرؤى الأكثر تقدماً في الفقه والتشريع، والتي تستجيب لاحتياجات الواقع المعيش، من أجل الوصول للعدالة والمساواة التي هي روح الإسلام ولب رسالته الخالدة.

بكل التضامن،

مساواة



musawah

For Equality in the Family

للاستفسارات الإعلامية

للاستفسارات الإعلامية، نرجو التواصل عبر البريد الإلكتروني: info@musawah.org

مساواة هي حركة عالمية للمطالبة بالعدل والمساواة في الأسرة المسلمة. منذ انطلاقتها في 2009 في ماليزيا، استطاعت مساواة بناء حركة عالمية مبنية على المعرفة، تضم نشطاء/ناشطات، وصانعي/ات سياسات، و علماء/عالمات، يرفضن استخدام الإسلام لتبرير التمييز ضد النساء في القوانين والممارسة، وبالمقابل، يقدمون/ن خطاباً بديلاً مبنياً على حقوق المرأة في الإسلام، وإطاراً شاملاً لمناصرة العدالة والمساواة للنساء في السياقات المسلمة.

مصادر لحركة مساواة:

[القضاء على زواج الأطفال في قوانين الأسرة المسلمة](#)

[نظرة عامة على قوانين الأسرة وممارساتها في العراق](#)

[Musawah OHCHR Submission on Child Marriage 2013](#)

[المستجدات الإيجابية في قوانين الأسرة المسلمة](#)

[Musawah's Compilation of Resources](#)

[Musawah's KB Brief 5: Rethinking Qiawah and Wilayah](#)

مصادر أخرى ذات صلة :

[تعليق المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني على زواج القاصرات](#)

[فتوى دار الافتاء المصرية عن زواج القاصرات](#)

[فتوى هيئة علماء اندونيسيا ضد زواج القاصرات](#)

[الإجابة ليست تسع سنوات... كم كان عمر السيدة عائشة عند دخول الرسول](#)

[هناك للطفولة ونزيف للأحلام... لماذا نصرّ على زواج الأطفال؟](#)